



كلية الحقوق

الدراسات العليا

قسم القانون المدني

زرع الأعضاء البشرية من حيث المشروعية وضوابطها

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

الباحث

محمد شعيب محمد عبد المقصود

لجنة الحكم على الرسالة

مشرفاً ورئيساً

أ.د. جابر محجوب علي محجوب

أستاذ القانون المدني وكيل كلية الحقوق جامعة القاهرة

عضواً

أ.د. مصطفى أحمد عبد الجواد

أستاذ القانون المدني عميد كلية الحقوق جامعة بني سويف

عضواً

أ.د. محمد سامي عبد الصادق

أستاذ القانون المدني رئيس قسم اللغة الإنجليزية كلية الحقوق جامعة القاهرة

1438هـ/2017م

عن جابر بن عبد الله⁽¹⁾ قال عن رسول الله (ﷺ) :
" لكل داءٍ دواء، فإذا أُصيبَ؛ برأ بإذن الله عز وجل"⁽²⁾.

(1) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حزام الأنصاري - من كبار صحابة الأنصار، كنيته (أبو عبد الله)، شهد مع أبيهبيعة العقبة الثانية، وكان يومها لا يزال صبياً صغيراً، كان من حفاظ الحديث والسنن، وروى عنه الكثير من العلماء، مثل: عمرو بن دينار، وعطاء بن أبي رباح، وثوفي (74هـ) .
(2) صحيح مسلم - باب لكل داءٍ دواء، واستحباب التداوي- حديث (5670) - دار صادر - بيروت- ص (841) .

هو الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد كوشاذ القشيري النيسابوري - أحد أئمة الحديث - وهو أصح ثاني كتاب بعد كتاب الله وصحيح البخاري - ولد (206هـ / 820 م) وتوفي (261هـ / 875 م) .

شكر و دعاء

- أدعو الله عزوجل بالرحمة والمغفرة للمربي الفاضل أ.د. محمود بلال مهران -
أستاذ الشريعة الإسلامية - جامعة القاهرة - رئيس قسم الشريعة الإسلامية سابقاً.
العالم الجليل ذو الخلق الرفيع، الرجل الورع في اجتهاده الشرعي، ولما إستفدته منه كثيراً، فحقاً
جزاه الله خيراً .
وأسأل الله عز وجل أن يسكنه فسيح جناته، ويتغمده بواسع رحمته، وأن يجعل علمه شافعاً له .

شكر وتقدير

أود أن أشكر أ.د. جابر محجوب علي

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة القاهرة - وكيل الكلية سابقاً.

العالم الجليل، ذو المعرفة الواسعة، الذي لا يفتر عن البحث العلمي، الذي تعلمت منه الكثير، فهو فقيهٌ في مجاله.

كما أشكر له تواضعه، وكذلك سعة صدره، وإعطائي الاهتمام والمتابعة لبحثي العلمي، وأسأل الله عز وجل أن يبارك في علمه.

والشكر موصول لعضوي اللجنة الأستاذين الكبيرين :

أ.د. مصطفى أحمد عبد الجواد

أستاذ القانون المدني عميد كلية الحقوق جامعة بني سويف

أ.د. محمد سامي عبد الصادق

أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق رئيس قسم اللغة الإنجليزية جامعة القاهرة

لما بذلاه من جهدٍ ووقتٍ لتقييم وتقويم عملي البحثي، لكي يكون على النسق العلمي السليم .

إِهْدَاء

إلى روح أبي.....

رحمه الله، وأسكنه فسيح جناته .

إلى أمي.....

حفظها الله، فقد أمدتني القوة بدعائها .

إلى زوجتي الحبيبة ...

التي ساعدتني كثيراً .

إلى ابنتي الغاليتين

شفاء وحياء .

إلى كل من ساعدني جزاكم الله خيراً .

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله (ﷺ)

أما بعد

إنَّ الله ﷻ خلق الإنسان، لكي يؤدي الأوامر التي فرضها عليه، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾⁽¹⁾، والإنسان لكي يعبد الله ﷻ، ويقوم بمهمات حياته اليومية، ويكون عضواً نافعاً في المجتمع؛ يحتاج جسداً صحيحاً، وصحة الجسد تعني أنَّ الإنسان يستطيع أن يستخدم كافة أعضائه .

وجسم الإنسان يتكون من أعضاء، لكل عضو اسم معين، ووظيفة يقوم بها، فالعين للإبصار والرجل للمشي ... الخ، وكل عملٍ يحتاج عضواً يؤديه، فالقيام في الصلاة يحتاج إلى قدمين، وكذلك الصحة العامة من شروط وجوب الحج، والإنسان يحتاج لجسم سليم لكي يكون قادراً على العمل والكسب، وفي سبيل ذلك؛ فلا بد أن يحافظ على نفسه، ولا يعرضها للخطر .

ولكن الإنسان لا يدوم على حالٍ واحد، بل تعثره أحوالٌ متغيرةٌ من الصحة، أو المرض، والقوة، أو الضعف، والمرض قد يصيب أي عضوٍ من أعضاء الإنسان؛ فشرع الله ﷻ التداءي، وجعله مباحاً، ما روي عن أبي الدرداء⁽²⁾ رضي الله عنه قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالِدَوَاءَ، وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً، فَتَدَاوَوْا وَلَا تَدَاوَوْا بِحَرَامٍ " (3) .

لقد ظهر في الآونة الأخيرة ما يُعرف بالفشل العضوي⁽⁴⁾: هو عدم صلاحية العضو المصاب للقيام بدوره الطبيعي، ولا تُجدي معه وسائل العلاج التقليدية، بل ينحصر العلاج الوحيد في عضوٍ بشري بديلٍ من الغير [زرع الأعضاء البشرية]، وهذا التصرف قد يتضمن خطراً على حياة المنقول منه؛ إذا كان حياً، ويثير إشكاليات من الناحية الشرعية حول مدى سلطة الإنسان على جسده، ومدى ثبوت تملكه لتلك الأعضاء من عدمه، ومشروعية جرح المنقول منه، وأخذ عضو من جسده، بل وكذلك إنَّ أخذ عضو من جثة شخصٍ متوفي، والعبث بجثته؛ يثير إشكالية التعدي على حرمة الميت، أو العبث بقبوره في حالة أخذ العضو من جثته بعد دفنه، فمن حيث الناحية الشرعية: لا يوجد نصٌّ شرعي يقرر مشروعية نقل الأعضاء البشرية من عدمه؛

(1) سورة الذاريات الآية (56) .

(2) أبو الدرداء الأنصاري: هو عويمر بن قيس بن أمية - الخزرج الأنصار - شهد غزوة أحد وما بعدها - تولى قضاء دمشق في عهد عثمان رضي الله عنه - توفي (32هـ) في دمشق .

(3) سنن أبي داود - كتاب الطب - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - (1969م) - حديث (3376) . وهو أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي، وُلِدَ في (202هـ) في سجستان وتُوفي (275هـ)، وكتابه المشهور سنن أبي داود، وقد جمع فيه (4800) حديث، وعدد كتبه (35) كتاب، ومجموع عدد أبوابه (1871) باب .

(4) الفشل العضوي: هو أن يفقد العضو صلاحيته للعمل، ولا يجدي معه أي علاج حتى التدخل الجراحي .

فهرس البحث

الفهرس :

رقم الصفحة	الموضوع
1	المقدمة
1	أهمية الموضوع
3	أسباب اختيار الموضوع
3	منهج الدراسة
4	خطة البحث
5	الفصل التمهيدي تكریم الشريعة الإسلامية للإنسان ومشروعية التداوي بوسائل العلاج الحديثة
6	المبحث الأول: تكریم الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي للإنسان
7	المطلب الأول: مقاصد الشريعة العامة .
13	المطلب الثاني: تكریم الإنسان في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي .
16	المبحث الثاني: مشروعية التداوي من الأمراض بوسائل العلاج الحديثة .
19	المطلب الأول: مشروعية التداوي عامةً.
20	المطلب الثاني: مشروعية التداوي بوسائل العلاج الحديثة .
27	الباب الأول نقل وزرع الأعضاء البشرية بين الأحياء من حيث المشروعية وشروطها
29	الفصل الأول: نقل وزرع الأعضاء البشرية بين الأحياء من حيث المشروعية
30	المبحث الأول: موقف الشريعة الإسلامية من نقل وزرع الأعضاء البشرية بين الأحياء.
31	المطلب الأول: جواز نقل وزرع الأعضاء البشرية بين الأحياء.

الموضوع	رقم الصفحة
الفرع الأول: الكتاب	32
الفرع الثاني: السُّنة	33
الفرع الثالث: الفقه	36
الفرع الرابع: القياس	39
الفرع الخامس: المعقول	40
المطلب الثاني: تحريم عملية نقل و زرع الأعضاء البشرية بين الأحياء	42
الفرع الأول: الكتاب	43
الفرع الثاني: السُّنة	47
الفرع الثالث: الفقه	50
الفرع الرابع: المعقول	53
المبحث الثاني: موقف القانون الوضعي من عملية نقل وزرع الأعضاء البشرية بين الأحياء	57
المطلب الأول: آراء المنظمات الدولية من عملية نقل وزرع الأعضاء البشرية بين الأحياء	58
المطلب الثاني: قبل صدور القانون (5) لسنة (2010م)	64
المطلب الثالث: بعد صدور القانون (5) لسنة (2010م)	67
المطلب الرابع : الجزاءات المترتبة على مخالفة قانون تنظيم زرع الأعضاء في مصر.	82
الفصل الثاني: ضوابط نقل و زرع الأعضاء البشرية بين الأحياء	84
المبحث الأول: الشروط اللازم توافرها في أطراف عملية النقل .	85
المطلب الأول: الشروط اللازم توافرها في المنقول منه والمنقول إليه	86

الموضوع	رقم الصفحة
الفرع الأول: الشروط المشتركة بين المنقول من والمنقول إليه	86
الشرط الأول: الإرادة الحرة في إجراء العملية	87
الشرط الثاني: تبصير كلاً من المنقول منه والمنقول إليه	98
الشرط الثالث: أن يكون من الأقارب	102
الشرط الرابع: أن يكون التصرف تبرعياً	107
الشرط الخامس: أن لا يترتب على ذلك اختلاط الأنساب	114
الشرط السادس: أن يكونا مصريين	119
الشرط السابع: توافق الأنسجة بين المتبرع والمتبرع إليه	120
الفرع الثاني: الشروط الواجب توافرها في المنقول منه	121
الشرط الأول: أن يكون كامل الأهلية	122
الشرط الثاني: رضاء المنقول منه	130
الشرط الثالث: عدم الإضرار بالمنقول منه	142
الشرط الرابع: ألا يزيد سن المتبرع عن (50) عاماً	143
الفرع الثالث: الشروط الواجب توافرها في المنقول إليه	144
الشرط الأول: وجود ضرورة	144
الشرط الثاني: أن تكون العملية ذات فرص نجاح مقبولة	146
الشرط الثالث: أن يكون المستقبل معصوم الدم	146
المطلب الثاني: الشروط اللازم توافرها في المنشأة الطبية	148

رقم الصفحة	الموضوع
148	الفرع الأول: المستشفى
148	الشرط الأول: الحصول على الترخيص
152	الشرط الثاني: الالتزام بالعمل في إطار القانون
153	الفرع الثاني: الطبيب
154	أولاً: دور الطبيب في عملية نقل الأعضاء
154	(1): تبصرة طرفي عملية نقل الأعضاء
156	(2): إجراء الفحوصات
157	ثانياً: المسؤولية الطبية
157	(1): المسؤولية الطبية عموماً
168	(2): المسؤولية الطبية في مجال زرع الأعضاء
169	المطلب الثالث: ضرورة موافقة اللجنة العليا لزرع الأعضاء البشرية
174	المبحث الثاني: محل التصرف
175	المطلب الأول: عضو متجدد
181	المطلب الثاني: العضو المستأصل
187	المطلب الثالث: الخلايا التناسلية
190	المطلب الرابع: الخلايا الجذعية
195	الباب الثاني نقل وزرع الأعضاء البشرية من الموتى من حيث المشروعية وضوابطها

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول: مشروعية نقل و زرع الأعضاء البشرية من الموتى	198
المبحث الأول: موقف الشريعة الإسلامية من نقل الأعضاء من الموتى	200
المطلب الأول: جواز عملية نقل الأعضاء من الموتى	201
الفرع الأول: الكتاب	202
الفرع الثاني: السُّنة	203
الفرع الثالث: الفقه	205
الفرع الرابع: القياس	206
الفرع الخامس: أقوال الفقهاء	208
المطلب الثاني: تحريم عملية زرع الأعضاء من الموتى	212
الفرع الأول: الكتاب	212
الفرع الثاني: السُّنة	215
الفرع الثالث: المعقول	217
الفرع الرابع: الفقه	217
المبحث الثاني: موقف القانون الوضعي من عملية نقل الأعضاء البشرية من الموتى	223
المطلب الأول: قبل صدور قانون (5) لسنة (2010م)	224
المطلب الثاني: بعد صدور قانون (5) لسنة (2010م)	226
الفصل الثاني: ضوابط نقل و زرع الأعضاء البشرية من الموتى	234
المبحث الأول: الشروط اللازمة توافرها في أطراف عملية زرع الأعضاء	235

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الأول: المنقول منه	236
المطلب الثاني: ورثة المنقول منه	267
المطلب الثالث: المنشأة الطبية	272
المطلب الرابع: موافقة اللجنة العليا لزرع الأعضاء البشرية	278
المبحث الثاني: محل التصرف	280
المطلب الأول: العضو غير المتجدد	281
المطلب الثاني: عمليات التجميل	293
المطلب الثالث: نفايات جسم الإنسان	297
المطلب الرابع: العضو الذي تتوقف عليه الحياة	303
المطلب الخامس: الأعضاء غير البشرية	308
الخاتمة	319
المقترحات والتوصيات	331
الملحقات	336
قائمة المراجع والأبحاث	400
فهرس البحث	418

Le résumé de thèse de doctorat

Dans les dernières années, on note la propagation de ce qu'on appelle l'échec organique: qui signifie que l'organe malade cesse d'exercer ses fonctions naturelles, et que les moyens traditionnels du saignement rendent inutiles, dans ce cas, le seul traitement réside dans un organe humain alternative d'une autre personne (transplantation d'organes humains), ça- peut-être – risque de causer un inévitable danger au donneur, s'il est survivant, le processus de transplantation évoque une problème en ce qui concerne la légitimité dans quelle mesure l'homme peut agir librement à son corps, et en quelle mesure il possède ses organes, et la légitimité d'opérer le donneur pour en prendre, encore une fois que la prise d'un organe du corps de défunt pose aussi le problème du sacrilège du défunt, ou le problème de rouvrir la tombe en cas de la prise d'un organe après sa mort. En ce qui concerne l'opinion de la religion islamique: il n'a y aucune texte du Charia statue la légitimité de la transplantation des organes humains, c'est pourquoi les opinions étaient multiples a cet égard, chaque partie a ses propres preuves sur lesquelles elle compte pour prouver la validité son opinion, le chercheur va étudier en détails dans son thèse.

Quant à la voie légale, il n'y a pas aucun droit qui règle le processus de la transplantation d'organes avant (2010), la légitimité légale a apparu dès la promulgation du code de la transplantation des organes humains no. 5 (de 2010) et son règlement d'application no. 93 (de 2011), ce dernier code a été promulgué récemment car les autres codes et loi lui précède par des dizaines d'années, l'application du code est encore dans ses débuts puisque la transplantation des organes en Égypte s'opère au niveau des deux organes seulement: les reins et les foies et s'opère aussi parmi les survivants seulement. On peut dire que la transplantation des organes humains ne s'opère au niveau des corps des défunts jusqu'à

maintenant, ce code est besoin d'être modifié afin de s'adapter aux évolutions des maladies et des traitements, c'est pourquoi ma thèse se concentra sur la légitimité et les mécanismes des contrôles dans la Charia islamique, si le donneur était survivant ou défunt, la thèse va aussi concentrer sur la voie légale dans la mesure de l'application de la transplantation d'organes des défunts. On doit comprendre bien que l'objective de la comparaison entre la Charia et le droit n'est pas de montrer les similitudes et les divergences mais de montrer la primauté de la Charia car la Charia se caractérise par sa compétence et ses aspects de la grandeur et de la solennité. La Charia se caractérise par son perfectionnisme pas par sa primauté sur tous les autres droits mais par sa grandeur et son perfectionnisme qui vient d'ALLAH.

Le chercheur a mis le plan de la thèse comme suit:

Le chapitre introductif: la Charia islamique a honoré l'homme et la légitimité d'usage des nouveaux médicaments.

La première partie: la transplantation d'organes humains parmi les survivants dans la mesure de la légitimité et mécanismes de contrôle.

La deuxième partie: la transplantation d'organes humains parmi les défunts dans la mesure de la légitimité et mécanismes de contrôle.

Le chapitre introductif se compose de deux sections:

La première section: l'hommage de l'homme par la Charia islamique.

La deuxième section: la légitimité d'usage de nouveaux médicaments.

La première partie: la transplantation d'organes humains parmi les survivants dans la mesure de la légitimité et mécanismes de contrôle:

Cette partie se compose de deux chapitres: ce chapitre traite la légitimité d'après le point de vue des juristes islamiques: d'autres voient la prohibition absolue, d'autres voient la probabilité de la transplantation d'organes humains mais parmi les survivants seulement, c'est l'opinion qu'adopte le législateur égyptien, mais le deuxième chapitre traite les mécanismes de contrôle qui organise le processus de la transplantation d'organes parmi les survivants et les conditions qui doivent se trouver pour opérer ce processus.

Dans ce chapitre, on note que la Charia islamique statue que l'homme doit conserver sa vie par l'accès aux médicaments pour se soigner c'est-à-dire que "la nécessité autorise ce qui est interdit".

Le législateur a, récemment, promulgué la loi no. 5 (de 2010) et son règlement d'application no. 93 (de 2011) sur la transplantation d'organes humains, toutefois, les médecins ont appliqué cette loi avec inaction et partiellement, c'est parce que ils ont l'appliqué aux personnes vivantes pas aux décédés.

Mais en raison des statistiques du Haut Comité de la transplantation d'organes on note que: les taux de succès de la transplantation d'organes sont très élevés mais pour mieux conserver la vie et la santé du donneur, on préfère que la transplantation s'opère, premièrement, au niveau des défunts (le deuxième chapitre), si l'état de la personne malade était dangereux et on ne trouve pas le donneur décédé, on peut alors chercher un donneur vivant pour opérer la transplantation.

La deuxième partie: la transplantation d'organes humains parmi les défunts dans la mesure de la légitimité et mécanismes de contrôle:

Se compose de deux chapitres: le premier chapitre: ce chapitre traite la légitimité d'après le point de vue des juristes islamiques: d'autres voient la prohibition absolue en citant les textes qui prouvent l'hommage et le respect du mort et prohibe son corps, d'autres voient la probabilité de la transplantation d'organes humains mais parmi les survivants seulement, et c'est légale mais n'est pas encore s'opéré en Égypte. Quant au deuxième chapitre: il traite les mécanismes de contrôle qui organise le processus de la transplantation d'organes et les conditions qui doivent se trouvent dans les deux parties de la transplantation quand il s'agit du donneur décédé car ce cas a ses mécanismes de contrôles privés.

C'est la deuxième opinion que ses partisans voient la probabilité de la transplantation d'organes parmi les défunts seulement, on trouve le fondement légal de cet opinion dans l'article no. (1) de la loi du règlement de transplantation d'organes humains.

Les partisans de cette opinion ont fondé leur avis sur des preuves du Coran, de la Sunna, et de la jurisprudence qui prouvent la facilitation, la clémence et la coopération parmi les gens, et qui, en même temps, permet la transplantation d'organes mais parmi les défunts seulement et ils l'interdisent au niveau des vivants car s'on opère une transplantation pour une personne vivante, ça peut-être l'expose à un danger ou à des atteintes du handicap, la Charia voit que la personne possédant l'organe est celui qui mérite sa jouissance.

Cette opinion est en conformité avec les textes de Charia qui statue la légitimité de l'accès aux médicaments pour se soigner, et appelle à enlever l'étroitesse et l'étoupe. Cette opinion a des deux avantages: le premier avantage qu'elle permet à la personne malade de se soigner de cette manière parce qu'elle ne trouve pas aucun médicament et en même temps elle a besoin d'un organe humain pour compléter sa vie, le deuxième avantage: c'est que cette opinion n'expose pas la vie du donneur

au danger parce qu'il sera alors un défunt qui a recommandé un de ses organes pour quelqu'un par document testamentaire.

La transplantation d'organes parmi les défunts se caractérise par plusieurs d'avantages: premièrement, l'immédiateté procédurale car les analyses et les examens s'opèrent pour la personne vivante seulement, le deuxième avantage: la réduction des dépenses et le dernier avantage c'est que la transplantation peut s'opère au niveau de plus d'un organe.

Finalement, je suis parvenu aux conclusions suivantes:

Premièrement: qu'ALLAH a humilié l'homme avec la mort et la maladie, la maladie est un test d'ALLAH, celui qui refugie à la patience ALLAH le récompense mais celui qui ne fait pas ça ALLAH ne le récompense pas mais il le tourmente. L'homme peut-être souffre à l'échec organique et ne trouve aucun médicament, dans ce cas, il lui doit d'opérer une transplantation d'organe humain. Ici, on doit noter une chose très importante c'est que le donneur est plus important que la personne malade parce que la personne malade est réellement souffre d'un échec organique et si la transplantation a échouée, la personne malade ne sera pas désavantagée de façon substantielle comme le donneur.

Deuxièmement: le problème réside dans le donneur où il perd un organe de son corps où il a besoin, ça a des effets indirects qui peuvent mènent à la mort ou au handicap et d'autres conséquences, on met l'accent sur le caractère précieux de l'organe transplanté, on ne peut pas préciser un prix pour cet organe parce que c'est une chose qui se relate à sa dignité d'une part et parce qu'il ne possède pas ses organes d'autre part.

Troisièmement: le défunt a sa sainteté et on ne doit pas faire le sacrilège, on ne doit pas rouvrir sa tombe, on ne doit pas s'asseoir sur sa tombe, on ne peut pas outrager sa tombe par quelque moyen.

C'est pourquoi le chercheur incline à l'opinion de la probation de la transplantation d'organes parmi les défunts:

Car s'on trouve une certaine incompatibilité parmi les textes de la Charia islamique, on ne doit pas les abroger mais on doit faire toutes les tentatives de les concilier car ils viennent d'ALLAH.

Quant à la première opinion qui dit la prohibition de la transplantation d'organe humain car le principe général est la sainteté de l'homme, sa dignité et son corps. La personne qui a une foi solide en ALLAH est celui qui est patiente et qui ne se plaint jamais car la maladie est un test d'ALLAH, il doit faire tout ce qu'il peut pour accéder aux médicaments et se soigner, dans ce cas, ALLAH va le récompenser. La transplantation d'un organe du corps du donneur n'est pas une atteinte ou une agression mais c'est une continuité de vie de cet organe.

Quant à la deuxième opinion qui est avec la transplantation d'organe humain parmi les personnes vivantes, le chercheur est contre cette opinion par peur de danger qu'il peut-être rencontre au cours du processus, le chercheur voit que la transplantation s'opère seulement du défunt, mais:

En cas d'une nécessité dangereuse chez la personne malade.

Le donneur est totalement loin du danger et il y a une relation de parenté, sociale ou humaine qui le fait faire ça.

On peut faire la transplantation d'organe humain au niveau des survivants en seul cas c'est s'on ne trouve pas le défunt.

Telle opinion est l'opinion la plus correcte: la transplantation d'un organe de défunt qui recommande un ou tous ses organes a quelqu'un après sa mort sans s'approcher de la sainteté et la dignité du défunt et sans faire tarder son enfouissement, le corps doit être réparé après la prise de l'organe. On doit s'assurer que la personne malade a profité de l'organe car ce n'est pas facile, c'est une chose trop dangereux, on doit aussi s'assurer que les principes et les fondements de la Charia islamique ne sont pas violées et qu'ils accompagnent l'évolution de la vie et de la modernité.

Je suis guidé par les études précédentes avant et après la promulgation de la loi no. 5 (de 2010) et son règlement d'application no. 93 (de 2011), c'est pour faire en profiter en les complétant afin que la démarche scientifique continue aux mains des prochaines générations.



Cairo University
La faculté des droits
Études supérieures
Département du droit civil

Transplantation (greffe) d'organes humains: légitimité et mécanismes de contrôle

Une thèse transmise pour obtenir le doctorat en droit

Par le chercheur

Mohammad Shoaib Mohammad ABDEL- MAKSOUD

Le jury de la thèse

Prof/Gaber Mahgoub Ali Mahgoub

Superviseur et président

Professeur de droit civil à la faculté de droit, université du Caire, ex vice-
doyen de la faculté de droit.

Prof/ Mustafa Ahmed Abdel Gawad

Membre

Professeur de droit civil à la faculté de droit, université de Beni-
suef, Doyen de la faculté de droit

Prof/ Mohammad Sami Abdel-Sadek

Membre

Professeur de droit civil à la faculté de droit, université du Caire, le chef
du département d'anglais.